

البورصة تراهن على شركات «غرض الاستحواذ» لرواج الطروحات

2

الحكومة تعدّل البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات

3

مدينة مصر

Madinet Masr

تأسست ١٩٥٩

madinetmasr.com 16750

محمد سامى سعد:

صرف مستحقات الشركات المتأخرة يتصدر أجندة عمل «الاتحاد»

5

هروب القطاع الخاص من مشروعات الإسكان الاجتماعى.. إلى متى؟

4

.. و1.8 مرة معدل تغطية الطرح الخاص لأسهم الشركة ثانى أيام الاكتتاب

علمت «البورصة» من مصادر مطلعة، أن معدل تغطية الاكتتاب فى الطرح الخاص لأسهم بنيان للتنمية والتجارة ناهز 1.8 مرة، بعدما سجل طلبات 626.5 مليون سهم، من إجمالي أسهم معروضة فى شريحة الطرح الخاص 344.7 مليون سهم، وذلك بعد فتح شاشات OPR أمام المستثمرين للاكتتاب فى الشريحتين العامة والخاصة. ومن المقرر أن يغلّق باب الاكتتاب فى الشريحة الخاصة بنهاية جلسة الخميس المقبل، بينما يستمر الاكتتاب فى الطرح العام حتى 15 يوليو الجارى.

وأضافت المصادر، أن نسبة التغطية للطرح العام تصل إلى 78% فى ثانى أيام الاكتتاب فى الطرح، حيث سجل طلبات 23.3 مليون سهم، من إجمالي أسهم معروضة فى شريحة الطرح العام 18.1 مليون سهم.

ويحدد النطاق السعرى الاسترشادى للسهم بين 4.96 و5.44 جنيه، مقارنة بالقيمة العادلة المقدرة عند 7.52 جنيه للسهم، مع تقديم حوافز تسعيرية تتضمن خصمًا بنسبة 5% على مضاعف القيمة الدفترية للعام المالى 2024، وخصمًا إضافيًا 10% للعام المالى 2025.

وتعتمد الشركة آلية لضمان استقرار سعر السهم بعد الإدراج، تشمل إنشاء صندوق مخصص يغطى 100% من الأسهم المطروحة للأفراد لمدة 30 يومًا، حال تراجع سعر السهم عن سعر الطرح، إلى جانب ضمان إضافى بنسبة 15% من الشريحة الخاصة لنفس المدة الزمنية.



هل يستطيع الذكاء الاصطناعى تحقيق رخاء اقتصادى شامل؟

6

MOPCO

Flour Fortifiers Production Company

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

تعلن شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

للسادة المساهمين

بموجب قراري الجمعية العامة العادية وغير العادية يجلستهما المنعقدتين بتاريخ ١٢/٠٤/٢٠٢٥.

تقرر زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من ٢٠,٧٩١,٨٤٠,١١٠ جنيه مصرى إلى ٢٨,٦٨١,٤٠٢,٦٣٠ جنيه مصرى بزيادة مقدارها ٧,٨٨٩,٥٦٢,٥٢٠ جنيه مصرى ممولة من (رصيد ناتج عملية الإندماج الظاهر بالقوائم المالية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمتمثل فى مبلغ قدره ٧,٨٨٩,٥٦٢,٥٠٩ جنيه مصرى بالإضافة إلى مبلغ ١١ جنيه مصرى من الأرباح المرحلة) ، وموزعة على عدد ٧٨٨,٩٥٦,٢٥٢ سهم مجانى وبقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم الواحد توزع على مساهمى الشركة .

وقد تقرر توزيع الاسهم المجانية

بواقع (٠,٢٧٩٤٥٤٧٥١٤) سهم لكل سهم أصلى

من أسهم الشركة قبل الزيادة

وذلك لحامل ومشترى السهم

حتى نهاية جلسة تداول يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ / ٠٧ / ٢٠٢٥

وعلى أن يتم توزيع الأسهم المجانية

إعتباراً من تاريخ الأربعاء الموافق ٢٢ / ٠٧ / ٢٠٢٥

بمراعاة جبر الكسور لصالح صغار المساهمين من الأصغر إلى الأكبر حتى

نفاذ الكمية وذلك من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى

وذلك بعد صدور قرار لجنة القيد بالموافقة على قيد أسهم الزيادة .

- وفى حالة ما إذا كان تاريخ توزيع الأسهم المجانية عطلة رسمية

يصبح تاريخ التوزيع هو أول يوم عمل تالى .

مهندس / أحمد محمود السيد

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

«بنيان» تخطط للاستحواذ على 7 مبانٍ جديدة بشرق القاهرة

« الشركة تمتلك 10 أصول تجارية وإدارية بمعدلات إشغال 93% »

أبو الفضل:

50% من الإيرادات بالدولار لتحوط من تقلبات العملة

السوق وارتفاع معدلات التضخم. أشار إلى أن العائد على الاستثمار العقارى لدى الشركة بلغ 32%. متجاوزًا معدلات التضخم، ما يعزز من جاذبية القطاع كوعاء آمن للاستثمار، خاصة للمستثمر المصرى. وأشار إلى أن شركة بنيان تمتلك حاليًا 10 أصول متنوعة بين تجارية وإدارية، موزعة

وشدد أبو الفضل على أن منصة «بنيان» تتيح فرصًا واعدة للاستثمار العقارى، مؤكدًا أن العقار لا يزال يمثل الوعاء الادخارى والاستثمارى المفضل للمصريين، خاصة فى ظل محدودية الأدوات الاستثمارية البديلة. وتابع أن الاستثمار العقارى يهيم على نحو 18% من حجم الاستثمارات داخل السوق المصرى، فى ظل استمرار الطلب على بغرض السكن أو الاستثمار، لافتًا إلى أن دخول الشركة إلى قطاع المراكز اللوجستية والعقارات التجارية يشكل خطوة نوعية تتيح التنوع وتعليم العوائد.

وأكد أن بنيان تسعى إلى اقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة وتقديم منتجات عقارية ذات طابع متخصص تلبي احتياجات السوق المتغيرة، مدعومة بفريق عمل يمتلك خبرات طويلة فى تطوير وتشغيل وإدارة الأصول العقارية.

وأوضح أن الشركة تركز فى الوقت الحالى على دراسة الفرص الاستثمارية، مع إعطاء أولوية للتوسع فى المناطق الحيوية داخل العاصمة، وتحديدًا شرق القاهرة، التى تشهد نموًا سكانيًا وعمرانيًا.

شامل أبو الفضل

بواقع 25% غرب القاهرة و75% شرقها، مع بلوغ معدلات الإشغال 93% من إجمالي المحفظة العقارية.

وأضاف أن 50% من إيرادات الشركة مرتبطة بالدولار، وهو ما يمنح بنيان قدرة على التحوط من تقلبات العملة المحلية، ويعزز مركزها المالى فى ظل المتغيرات الاقتصادية.

«سيجما» تصدر أداء صناديق الأسهم المفتوحة و«سى آى» تقود الإسلامية بالنصف الأول

« الأهلـى للاستثمارات» تقتنص صدارة أداء صناديق النقدية بنهاية يونيو

« واکد»: قرارات مرنة وتنوع القطاعات وراء تفوق «الأهلـى الكويتى»

كتب - فاطمة صلاح ومحمود معتر وآية حسن البعل:

تصدرَ صندوق البنك الأهلى الكويتى الوطنى، المدار من قبل شركة سيجما لإدارة الأصول، أداء صناديق الأسهم المفتوحة فى السوق المصرى خلال النصف الأول من العام الجارى، محققًا عائدًا 20.9%، فيما تصدر صندوق سيجما لتخصيص الأصول الأعلى عائد خلال النصف الأول من العام الجارى بواقع 23%.

قال أيمن واكد، العضو المنتدب لشركة «سيجما لإدارة الأصول»، إن تصدر صندوق الأسهم المدار من قبل الشركة، يعكس قدرتها على التكيف السريع مع المتغيرات، و مرونتها فى إدارة الأصول بكفاءة، رغم التقلبات الحادة التى شهدتها الأسواق المحلية والعالمية خلال تلك الفترة.

وأضاف واكد لهالبورصة»، أن أداء الصندوق جاء مدفوعًا باستراتيجية استثمارية متوازنة اعتمدت على تنوع الأصول، والقطاعات الدفاعية والمرنة، إلى جانب سرعة التحرك فى اتخاذ القرارات الاستثمارية المدروسة فى التوقيتات المناسبة، مما ساهم فى الحفاظ على العوائد وتحقيق مستويات أداء متقدمة.

وأشار إلى أن «سيجما لإدارة الأصول» تضع فى أولوياتها الحفاظ على مصالحي حملة الوثائق، من خلال المتابعة الدقيقة للأسواق، وتحديث الرؤى الاستثمارية بشكل مستمر.

أكد أن الشركة مستمرة فى تطوير أدواتها ومنهجياتها، لتعزيز موقعها التنافسى فى سوق إدارة الأصول خلال النصف الثانى من العام.

وجاء فى المركز الثانى صندوق بنك مصر الثانى المدار من قبل سى آى كابيتال، بعائد 20.61%، يليه صندوق بنك مصر الثالث الذى تديره نفس الشركة بعائد 19.73%، فيما حل صندوق البنك التجارى الدولى الثالث فى المرتبة الرابعة بعائد 19.43%.

وحل خامسًا صندوق شيلد التابع للبنك العربى الأفريقى، والمدار من قبل العربى الأفريقى لإدارة الاستثمارات المالية، بعائد 19.27%.

وسجل المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية EGX30 نموًا بنسبة 10.3% خلال النصف الأول من العام الحالى، ليقلع عند مستوى 32857 نقطة.

أداء قوى لصناديق الأسهم الإسلامية أظهر تصنيف صناديق الأسهم الإسلامية تفوق صندوق سنابل المدار

«نجلة»: «وثاق» و«حورس» يتصدران بفضل تحليل دقيق وتحركات نشطة فى السوق

«أبو السعد»: المخاطر أولويتنا. ونسعى لتحقيق إيرادات مستقرة رغم التحديات

«البواب»: «بلتون» تستهدف تعزيز الثقة بالبناء على عوائد الصناديق العام الجارى

وأشار إلى أن صندوق «وثاق» حافظ على صدارته منذ إنشائه عام 2022، متوقعًا على جميع المنافسين من حيث الأداء عبر مدد زمنية مختلفة، بينما يتقدم صندوق «حورس» تدريجيًا نحو الصدارة منذ تدشينه.

وأكد نجلة أن الاستراتيجية المتبعة تقوم على نهج Top-Down فى اتخاذ القرارات الاستثمارية، مشيرًا إلى أن التركيز فى الفترة المقبلة سيكون على تعزيز أحجام الأصول وجذب مزيد من المستثمرين.

وأضاف أن هدف شركته مضاعفة حجم أصول الصناديق الحالية بفضل الأدات المالية والمرونة فى التعامل مع تقلبات السوق، خاصة أن صندوق وثاق على سبيل المثال نجست المدار من قبل منذ 2022 وحتى الآن، وهو ما يعكس قوة الاستراتيجية المتبعة.

وأشار إلى أن صندوق وثاق، وهو ما يعكس قوة الاستراتيجية المتبعة.

وتصدر صندوق بنك مصر المدار من قبل شركة سى آى لإدارة الأصول المركز الأول بين أداء الصناديق المتوازنة خلال النصف الأول من العام الجارى، بعدما حقق عائد 17.14%، تلاه صندوق بنك نجست المدار من قبل شركة أزيমوت لإدارة الأصول بالمركز الثانى بين الصناديق المتوازنة بعائد 16.88%.

وقال أحمد أبو السعد، الرئيس التنفيذى لشركة أزيموت مصر، إن شركته تضع على تحليل المخاطر على رأس أولوياتها، وتعتمد على تحليل دقيق لاتجاهات السوق بدلًا من الانسياق وراء تحركات نفسية المستثمرين.

وأشار إلى أن صندوق «وثاق» حقق عائدًا بلغ 21.06%، تلاه صندوق «هلال»، المدار من قبل إى أف جى هيرميس، المرتبة الثالثة بعائد 19.66%، ثم صندوق بنك البركة الإسلامى بعائد 19.23%، فيما جاء صندوق بنك مصر IV خامسًا بعائد 19.01%.

وصعد مؤشر EGX33 للشريحة الاسلامية خلال النصف الأول من العام الجارى بنسبة 11.08%، ليصل إلى مستوى 3328 نقطة.

«الأهلـى للاستثمارات» تهيم على إدارة الصناديق النقدية

واصلت الأهلـى لإدارة الاستثمارات المالية تصدرها لمشهد الصناديق النقدية المفتوحة، حيث حقق صندوقها «وثاق» و«حورس» عوائد بلغت 11.9% و11.81% على التوالي، تلاهما صندوق تميز بعائد 11.64%.

وحل رابعًا صندوق سيولة التابع لـ إن آى كابيتال بعائد 11.57%، وجاء صندوق فنار المدار من قبل العربى الأفريقى فى المرتبة الخامسة بعائد 11.51%.

قال محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت بشركة الأهلـى لإدارة الاستثمارات المالية، إن الأداء القوي لصناديق «وثاق» و«حورس» و«تميز» جاء نتيجة تبني إدارة نشطة تعتمد على تحليل الأوضاع الاقتصادية محليًا وعالميًا، وهو ما مكن الشركة من الحفاظ على مرونتها والتكيف مع التغيرات السريعة فى السوق.

صناع الصفقات

البورصة تراهن على شركات «غرض الاستحواذ» لرواج الطروحات

الأوراق المالية، على أن يتم قصر الاكتتاب في زيادة رأسمالها على المستثمرين المؤهلين والمؤسسات المالية المؤهلة وكذلك التداول للكيانات المؤهلة فقط، وتلتزم الشركة بالاستحواذ على شركات خلال فترة أقصاها عامان منذ تاريخ قيدها المؤقت بالبورصة، وذلك وفق ضوابط واشتراطات محددة.

لكن في المقابل، حذر عمارة من استغلال بعض الشركات لنموذج SPAC كمسار خلفي لتفادي الإفصاحات والاشتراطات المحاسبية، مما قد يؤثر على مصداقية الآداة في السوق المصري. وأكد أن ضعف الوعي التنظيمي، خاصة في قطاعات ناشئة، قد يُعرض بعض الكيانات للاندماج تحت تقييمات غير عادلة أو دون خطط نمو واضحة.

وتابع عمارة، موضحاً أن نحو 80% من شركات SPAC عالمياً لم تحقق أهدافها، وتحولت إلى أدوات للمضاربة، وهو ما يستدعي رقابة صارمة وإفصاحاً شافئاً لحماية المستثمرين، خاصة الأفراد.

ورغم انتعاش جمع التمويلات في السوق الأمريكية خلال 2025 لتصل إلى نحو 11 مليار دولار، بعد انهيار كبير ما بين 2020 و2022، فإن معظم هذه الشركات لم تتجه في تحقيق أهدافها، وتحولت إلى أدوات مضاربة.

بحسب بيانات «SPAC Analytics»، شكت «SPACs» نحو ثلثي حجم الطروحات في الولايات المتحدة هذا العام، لكنها لا تزال تعاني من إرث تقييمات مضللة ومخاطر غياب الشفافية.

أكد محمد عمران، العضو المنتدب لشركة توسّع للاستشارات المالية، أن «SPACs» لا تمثل حلاً سحرياً لتعويض تأخر الطروحات، بل قد تكون باباً لمخاطر حال استخدامها دون رقابة قوية. وأضاف أن بعض الشركات لم إدراجها بتقييمات مبالغ فيها رغم عدم حصولها على التراخيص، ما يفتح الباب أمام فجوات بين التقييم والسعر الحقيقي.

وشدد عمران على أن التحدي الأكبر يكمن في الاستخدام غير المنضبط للآلية، حيث قد تُستخدم كوسيلة للفيد غير المباشر لكيانات غير مؤهلة، مما يعرض السوق لمخاطر نظامية، ويقوض ثقة المستثمرين.

من جانبه، يرى هيثم قباني، العضو المنتدب لشركة السوق، لا سيما في القطاعات الجاذبة مثل التكنولوجيا والخدمات المالية غير المصرفية. وأكدت أن النموذج يتيح مرونة في التقييمات وسرعة في الإدراج، ما يجعله بديلاً عملياً في فترات الركود.

وأضافت أن نجاح «SPACs» في مصر يتطلب تعزيز الشفافية، ووضوحاً من إدارة الشركات بشأن خططها، بالإضافة إلى دعم تشريعي يواكب طبيعة هذه الآلية، بما يقلل الغمالة في التقييم ويضمن الإفصاح السليم.



صالح:

يمكن أن تكون أداة استراتيجية لإحياء سوق رأس المال في مصر



طمان:

فرصة لتسريع الطروحات وتحفيز القطاعات الواعدة

أثبتت نجاحها في أسواق مثل ناسداك عبر شركات مثل «سوفيل»، و«سويتفاي». وتعد الشركات ذات غرض الاستحواذ هي شركات يتم تأسيسها والترخيص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية كشركة رأسمال مخاطر ذات غرض وحيد وهو الاستحواذ على شركات أخرى بقطاعات اقتصادية متنوعة، وتقوم بالحصول على التمويل اللازم للقيام بعمليات الاستحواذ من خلال طرح زيادة رأسمالها في اكتتاب خاص من خلال سوق



قباني:

تأثير محدود في السوق المحلي وضعف الثقافة التنظيمية

نموذجاً مبتكراً يتيح تقليص فترة إعداد الطرح من عام إلى أقل من شهر. وأوضح أن هذه الشركات تقيد أولاً في البورصة ككيانات استثمارية، ثم تبدأ في البحث عن شركات وأعدة للاستحواذ عليها، وبالتالي طرحها بشكل غير مباشر. وأشار إلى أن «SPACs» تمنح فرصة للشركات التي لا تستوي شروط القيد الصارمة -خاصة الشركات الناشئة أو العاملة في التكنولوجيا المالية- لدخول السوق بطريقة أكثر مرونة، مؤكداً أن التجربة



عمران:

ليست الحل السحري.. وقد تتحول إلى فخ استثماري

للشركات جمع العديد من اللاعبين الأصغر المتكاملين تحت سقف واحد دون التعقيدات التشغيلية للاندماج الكامل. وتهدف اللوائح إلى معالجة أوجه القصور في تلك الموجودة في الأسواق العالمية، والتي شهدت فقدان المستثمرين للثقة بـ SPACs؛ بسبب نقص التوجيه الواضح والتقييمات المفرطة التفاؤل واللوائح المتساهلة للتدقيق والإبلاغ. ويرى ياسر عمارة، العضو المنتدب لشركة إيجل للاستشارات المالية، أن شركات SPACs تعد



عمارة:

اختصار الوقت وتقليل التكاليف.. لكن بشروط

ذات الغرض الخاص عبر توفير التمويل اللازم بصورة مبسطة وسريعة. وأكد أيضاً أن قطاع الطاقة النظيفة من القطاعات المستفيدة، خاصة أن تلك الشركات تكون كثيفة رأس المال، مع التحول العالمي نحو الطاقة المستدامة، وسعى مصر بشكل خاص لأن تصبح مركزاً للطاقة الخضراء، ويمكن أن تكون الـ «SPACs» وسيلة جذابة لتحفيز نمو هذا القطاع الناشئ. وأشار صالح، إلى أن اللوائح الجديدة تتيح

وسط تباطؤ واضح في وتيرة الطروحات العامة، وغياب الإدراجات الكبرى منذ عدة أشهر، تعول البورصة المصرية على نموذج شركات الاستحواذ ذات الغرض الخاص، كوسيلة مرنة لتنشيط سوق الطروحات.

وهذه الشركات التي تعرف شعبياً بـ«الشيك على بياض»، أثارت جدلاً واسعاً بين من يعتبرها أداة واعدة، ومن يرى فيها تهديداً لمعايير الشفافية والحوكمة.

وشهدت البورصة نشاطاً في هذا الجانب منذ إدراج شركة «كاتليست بارتنرز ميديل إيست» التي بدأت مباشرة أعمالها بالاستحواذ على شركة قرض للتطبيقات الإلكترونية، إلى جانب ظهور مرتقب لوافد جديد «حسن علام لرأسمال المخاطر» التي تتربقب موافقة البورصة المصرية على الإدراج.

كتب- محمود معتز:

ويرى متعاملون أن السوق المصرية بحاجة فعلية لآليات تمويل مرنة تواكب المتغيرات العالمية، لكن بشرط ألا تكون على حساب قواعد الحوكمة، مؤكدين أن الـ «Special-purpose acquisition company» قد تلعب دوراً تمكيمياً في تنشيط السوق، لا أن تحل محل الطروحات التقليدية، وما بين الحماسة والتخوف، يبدو أن مستقبل «SPACs» في مصر سيخضع بدرجة الاستعداد التشريعي، وكفاءة الجهات الرقابية، ووعي الشركات والمستثمرين بطبيعة المخاطر والفرص التي تغطي عليها.

وقال كامل صالح، الرئيس التنفيذي بشركة جرات ثورنتون، الشريك المسؤول عن الاستشارات في ندوة عقدها المكتب في وقت سابق، إن شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة يمكن أن تكون أداة استراتيجية لإحياء سوق رأس المال في مصر، من خلال توفير مسار مبسط للطرح في البورصة.

وأضاف صالح، أن البورصة يمكنها جذب مجموعة متنوعة من الشركات، بدءاً من الشركات الناشئة إلى الشركات الكبرى في قطاعات متعددة، ما يخلق بيئة أكثر ديناميكية ومرونة لديها القدرة على جذب المستثمرين الأجانب.

وأوضح أن الشركات ذات غرض الاستحواذ تعد مناسبة بشكل خاص لجلب الشركات الناشئة المملوكة للقطاع الخاص ذات النمو السريع إلى البورصة المصرية، بما يتماشى مع الهدف الأوسع للهيئة العامة للرقابة المالية لتحفيز نشاط الشركات الناشئة والتكنولوجيا المالية، وكذلك تعزيز الشمول المالي.

قال صالح، إن قطاع التعليم، وتكنولوجيا التعليم، وقطاع الرعاية الصحية خاصة الذي يركز على الابتكار في القطاع الطبي، والتكنولوجيا الحيوية، كل تلك القطاعات سوف تستفيد من تأسيس الشركات

«التميمي ومشاركوه»: الحكومة تراهن على بيئة أعمال أكثر انفتاحًا

كتب- فاطمة صلاح:

توقع مكتب «التميمي ومشاركوه» في تقرير حديث، أن يشهد عام 2025 دفعة تشريعية وتنظيمية قوية في مصر، في ظل سعي الحكومة إلى جذب استثمارات جديدة، وتحسين تنافسية السوق المصرية.

وتعد مصر واحدة من أكثر الأسواق نشاطاً على مستوى التحديثات القانونية في المنطقة، عبر حزمة قوانين تغطي سوق العمل، والتأمين، والإعلام، والتعليم، والتكنولوجيا المالية.

أكد التقرير أن مصر تتجه خلال عام 2025 نحو بيئة قانونية أكثر انضباطاً وانفتاحاً، عبر توازن دقيق بين الإصلاحات الاقتصادية وتحديث البيئة التشريعية.

ويمثل هذا التوجه فرصة كبيرة أمام المستثمرين المحليين والأجانب، لا سيما في ظل التحديات الإقليمية، وسعي القاهرة إلى تصدر خريطة الاستثمارات النوعية في المنطقة.

قانون العمل الجديد.. نحو توازن أكبر بين الحقوق والمرونة دخل قانون العمل رقم 14 لسنة 2025 حيز التنفيذ حاملاً معه حزمة تعديلات من شأنها إعادة تشكيل العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمالين.

يتعلق بالتعاقبات، وتنظيم العمل المؤقت، ووضع ضوابط للفصل وإنهاء الخدمة، كما يمنح مرونة أكبر لتربيتات العمل عن بعد، بما يتوافق مع المتغيرات في سوق العمل ما بعد الجائحة.

وبحسب التقرير، فإن التشريع الجديد يسعى إلى تقليل النزاعات المعالية وتحسين مناخ الأعمال، كما يُنتظر صدور لوائح تنفيذية خلال الأشهر المقبلة لتوضيح الجوانب الإجرائية. تنظيم الإعلانات الإعلامية والصحية: تقنين المحتوى ورفع الكفاءة وتحت مظلة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أقر القرار رقم 9 لسنة 2025، الأهداف إلى ضبط سوق الإعلانات الطبية والصحية، لا سيما على المنصات الإعلامية.

ويضع القرار ضوابط جديدة للجهات المعلنة،

«برايس ووترهاوس» تتوقع تجاوز سوق الدمج والاستحواذ 150 صفقة بنهاية 2025

كتب- فاطمة صلاح:



وبالتحديد صفقة استثمار بقيمة 157 مليون دولار في شركة «إم إن تي حلاً» العاملة في التكنولوجيا المالية، إلى جانب استحواذ صندوق استثمار مباشر مصري على 90% من أسهم شركة «أوراسكوم المالية القابضة» في صفقة قدرت بـ49 مليون دولار.

وأوضح أن الطروحات الحكومية المرتقبة، وعودة الدولة إلى المشهد كمحفز وليس كمنافس للقطاع الخاص، شكّلت تحوُّلاً مهماً في آليات جذب الاستثمارات وتعزيز جاذبية الصفقات. قال التقرير، إن الحفاظ على هذا الزخم يتطلب استمرار الحكومة في تطبيق سياسات استقرار اقتصادي ونقدي، وتجنب التقلبات التشريعية أو الضريبية، بالإضافة إلى الإسراع في

توقعت مؤسسة «برايس ووترهاوس كوبرز . PWC»، أن يشهد سوق الدمج والاستحواذ في مصر نمواً استثنائياً خلال العام الحالي، ليتجاوز عدد الصفقات حاجز 150 صفقة بنهاية ديسمبر.

وعزت المؤسسة، النمو المتوقع إلى الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، وتحسن بيئة الأعمال في السوق المصري مع عودة شهية المستثمرين المحليين والأجانب، بعد فترة طويلة من التباطؤ.

وأوضحت المؤسسة في أحدث تقرير لها، أن السوق المصري يسجل حالياً واحدة من أقوى موجات الانتعاش في نشاط الدمج والاستحواذ بمنطقة الشرق الأوسط، ما يعكس تحسناً واضحاً في البيئة الاستثمارية الكلية، وتزايد الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب استثمارات مباشرة ومستدامة.

وأكدت المؤسسة أن قطاعات الرعاية الصحية، والتعليم، والصناعة، والتكنولوجيا المالية، والتجزئة هي الأكثر استعداداً لجذب صفقات الدمج والاستحواذ خلال الفترة المقبلة.

أشارت إلى أن القطاعات تتمتع بقاعدة طلب محلية قوية، وقابلة للتوسع إقليمياً، وتلقى اهتماماً خاصاً من المستثمرين الخليجيين والدوليين الذين يبحثون عن فرص استثمار طويلة الأجل في أسواق ناشئة. وشهد التقرير على أن مصر تملك مقومات نمو سريع في هذه القطاعات، مدعوماً بالزيادة السكانية الكبيرة، ونمو ديموغرافي متسارع.

وكشف التقرير أن عدد صفقات الدمج والاستحواذ في السوق المحلي ارتفعت بنسبة 24% العام الماضي، لتصل إلى 120 صفقة مقارنة بـ97 صفقة خلال عام 2023، بدعم من تحسن معنويات المستثمرين.

وأرجع الغفرة في عدد الصفقات، إلى الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال السنوات الماضية وعلى رأسها تحرير سعر الصرف، وتقديم حوافز ضريبية واستثمارية موجهة لقطاعات محددة أبرزها التصنيع، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا المالية.

ودلل التقرير على توقعات نمو العام الحالي، بالصفقات التي شهدها السوق خلال عام 2024،

القطاع الخاص في التعليم، من خلال تسهيلات تشريعية تتعلق بتأسيس المدارس والجامعات، وتمويل التوسعات، لا سيما للفروع الجامعية الدولية. كما يجري العمل على تعديل بعض القيود التي تعيق الحصول على التمويل العقاري التعليمي، بما يتيح للمستثمرين فرصاً أوسع لدخول هذا القطاع الحيوي.

وبحسب التقرير، تحضن مصر قاعدة طلابية ضخمة، وتواجه فجوة في جودة وكفاءة الخدمات التعليمية، مما يجعل من الإصلاحات التنظيمية المرتقبة أداة رئيسية لجذب الاستثمارات طويلة الأجل.

التكنولوجيا المالية: تقنين تدريجي وسط تسارع النمو

ويرى التيميمي ومشاركوه، أنه مع بروز مصر كسوق ناشئة للتكنولوجيا المالية، تعمل الجهات التنظيمية على وضع إطار تشريعي متدرج لتنظيم القطاع.

يبرز التقرير اعتماد البنك المركزي المصري على آلية sandbox التنظيمية، التي تتيح اختبار منتجات جديدة في بيئة خاضعة للرقابة، ما يوفر توازناً بين الابتكار وحماية المستخدمين. وتشمل أبرز الاتجاهات في هذا الصدد

تنظيم مزودي خدمات الدفع، وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب احتمالات إصدار تراخيص للبنوك الرقمية خلال النصف الثاني من 2025.

تسهيل تأسيس الشركات وتحديث الإطار الإداري

في إطار تحسين بيئة ممارسة الأعمال، بدأت الحكومة في تبسيط إجراءات تأسيس الشركات المحلية والأجنبية، من خلال التوسع في الخدمات الرقمية للهيئة العامة للاستثمار، وتطوير البوابة الموحدة لتراخيص الأنشطة الاقتصادية.

كما أدخلت تعديلات على نظام عمل المكاتب التمثيلية للشركات الدولية، بما يتيح تواجداً قانونياً أكثر مرونة في السوق، دون الحاجة إلى تأسيس كيانات مستقلة. ويرى التقرير أن هذه الإجراءات من شأنها تسريع الدورة الاستثمارية، وتدعيم ثقة المستثمر الأجنبي.

فرصة كبيرة أمام المستثمرين في ظل سعي القاهرة لتصدر خريطة الاستثمارات النوعية

وفرض التزامات تتعلق بالموافقة المسبقة، وتقديم إثباتات علمية للمحتوى الإعلاني.

وأشار التقرير إلى أن هذه الإجراءات ستسهم في رفع جودة المحتوى المعروض للجمهور، والحد من ظاهرة الإعلانات المضللة، خصوصاً مع اتساع رقعة الإعلام الرقمي. وتُعد هذه الخطوة بمثابة أول تنظيم رسمي شامل في هذا المجال منذ سنوات.

متطلبات رأس المال في التأمين: ضبط مالي لتعزيز الاستقرار

ضمن إجراءات أوسع لتعزيز الاستقرار المالي، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً برفع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من شركات التأمين، وذلك بموجب القرار رقم 196 لسنة 2024، والذي دخل حيز التنفيذ مع بداية العام الحالي.

التعديلات تستهدف تحسين قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وتعزيز تصنيفها الائتماني، لا سيما في ظل التنوع في تغطيات التأمين المرتبطة بالمشروعات القومية والبنية التحتية.

وفقاً للتقرير، فإن المتطلبات الجديدة قد تدفع بعض الشركات الصغيرة إلى الاندماج أو إعادة الهيكلة خلال الأشهر المقبلة.

قطاع التعليم الخاص: فرص للنمو وسط إصلاحات تنظيمية

ولفت التقرير إلى توجه متزايد نحو تمكين

هروب القطاع الخاص من مشروعات الإسكان الاجتماعي.. إلى متى؟

إشراك المطورين ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية وسد فجوة الطلب المتزايدة

ارتفاع أسعار الوحدات السكنية، مشدداً على ضرورة أن توسع الدولة في آليات الشراكة مع القطاع الخاص أيضاً في هذا المجال، عبر تسهيلات تمويلية أو توفير البنية التحتية بأسعار تنافسية.

وطالب العسال، بإعادة النظر في النظرة النمطية تجاه الإسكان الاجتماعي، قائلاً: «علينا أن نتجاوز فكرة أن الإسكان الاجتماعي عبء على الدولة والمستثمر، بل هو فرصة تنمية واستثمارية تحقق مردوداً اجتماعياً واقتصادياً في آن واحد».

وقال محمد القاضي، خبير التخطيط العمراني وعضو جمعية رجال الأعمال المصريين، إن مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الإسكان الاجتماعي لا تزال تقتصر على شركات المقاولات التي تنفذ لصالح الدولة، بسبب انخفاض أسعار الوحدات بما يتناسب مع دخل محدود ومتوسطي الدخل.

أضاف أن فئة الإسكان المتوسط تمثل أكبر قاعدة للطلب حالياً، ورغم ذلك يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها لغياب الدعم الحكومي الكافي. وأشار إلى أن الحكومة مطالبة بتقديم محفزات حقيقية لتشجيع المطورين على خوض هذه التجربة.

وأوضح القاضي أن المطورين بحاجة إلى أراضٍ بسعر رمزي، وتسهيلات في شروط البناء والترخيص، إلى جانب قاعدة بيانات حكومية للعلاء المستهدفين، وهو ما قد يوفر على المطورين نحو 10% من تكاليف المشروع المرتبطة بالتسويق.

وأكد أن تخفيض سعر الأرض وحده يمكن أن يقلص نحو 55% من تكلفة الوحدة، موضحاً أن المطورين يعانون من ضعف السيولة بسبب أنظمة التسييط الطويلة، ما يؤخر التسليم. واقترح أن تدفع الحكومة ثمن الوحدة كاملة بعد التسليم، على أن تتولى هي الحصول على القسط من العملاء.

قال القاضي، إن الإسكان الاجتماعي يمثل فرصة حقيقية لضبط السوق، إذ يمكن للمطورين بناء أكثر من 400 ألف وحدة سنوياً. وكشف أن العام الماضي شهد إنشاء نحو 5 آلاف وحدة فقط من فئة الإسكان المتوسط، وهو رقم متواضع لمقارنة بحجم الطلب، محذراً من استمرار غياب القطاع الخاص عن تلك الفئة لما قد يسببه من تفاقم في الاحتياجات



لضمان الاستمرارية والتوسع في هذه المشروعات.

وأوضح العسال، أن أحد المفاتيح الرئيسية لتمكين القطاع الخاص من دخول مجال الإسكان الاجتماعي هو تقديم أراضٍ بأسعار رمزية أو مدعومة، بشرط التزام المطور ببناء وحدات تستوفي شروط الإسكان الاجتماعي من حيث المساحة والتسجير والتشطيب. مشيراً إلى أن العلاقة بين الدولة والمطورين في هذا السياق يجب أن تبنى على التكامل لا التنافس. واقترح تخصيص 5% من قيمة الأراضي التي تطرحها الدولة على المستثمرين لصالح الإسكان الاجتماعي، مؤكداً أن هذه النسبة يمكن أن تخلق صندوقاً دائماً لدعم تلك المشروعات. كما دعا إلى تخصيص نسبة 30% من أي مشروع يُنفَّذ بنظام الشراكة بين الدولة والمطورين لتنفيذ وحدات إسكان اجتماعي.

أكد العسال، أن إشراك القطاع الخاص سيسهم في تسريع وتيرة بناء الوحدات وتقليص فجوة الطلب، مشيراً إلى أن الدولة يمكنها إنهاء أزمة الإسكان الاجتماعي خلال سنوات قليلة إذا ما تم تسهيل دخول المطورين لهذا القطاع الحيوي.

ولفت إلى أن بعض المطورين لديهم القدرة الفنية والإدارية التي تؤهلهم لتنفيذ وحدات بمواصفات عالية وتكلفة أقل في وقت قياسي، لكن ما ينقصهم هو نظام واضح ومحفز من قبل الدولة يضمن استقرار العائد وجدوى الاستثمار.

كما نبّه إلى أهمية عدم إغفال فئة الإسكان المتوسط، والتي تمثل الشريحة العريضة من الطبقة الوسطى، والتي تعاني بدورها من



القاضي:

تخفيض سعر الأرض يقلص 55% من تكلفة الوحدة



العسال:

مشاركة القطاع الخاص قادرة على حل أزمة الإسكان خلال سنوات قليلة



فوزي:

يجب تقديم إعفاءات ضريبية مؤقتة وتحمل الدولة جانباً من المهام التسويقية

هذا الملف.

أضاف أن الدولة تبذل جهوداً ضخمة في توفير السكن اللائق لمحدودي ومتوسطي الدخل.. إلا أن حجم الطلب السنوي الضخم الذي يتجاوز مليون وحدة سكنية يستدعي مشاركة حقيقية من المطورين العقاريين،

غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات، إن الإسكان الاجتماعي يمثل ركيزة رئيسة في دور الدولة تجاه المواطن، وركناً أساسياً في تحقيق العدالة الاجتماعية، ما يتطلب من جميع الأطراف الفاعلة في السوق العقاري، وفي مقدمتها القطاع الخاص، تحمل مسؤوليتها في

البداية، لتقليل فترة التنفيذ وتكاليف الإنشاء، مؤكداً أن «جذب المطورين العقاريين نحو الإسكان الاجتماعي، ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة».

وقال المهندس هاني العسال، رئيس مجلس إدارة مجموعة مصر إيطاليا العقارية وعضو

بين تحمل المخاطر وتحقيق العوائد.. كيف تستثمر في العقار؟



نوع الاستثمار	متوسط العائد السنوي	نسبة المخاطرة	إمكانية التسييل	أبرز المميزات	أبرز العيوب
شراء عقار مباشر	8-12%	منخفضة	منخفضة	أصول ملموسة - دخل من إيجار	يحتاج لرأس مال كبير - سيولة ضعيفة
الملكية التشاركية	6-10%	متوسطة	متوسطة	دخول بصغار المستثمرين	غياب تنظيم كافي
الاستثمار في الأسهم العقارية	10-15%	عالية	عالية	سرعة التسييل - عوائد رأسمالية	تقلبات سريعة - مخاطر سوقية

أنواع الاستثمار في العقارات ودرجات المخاطر

يخلو من التحديات، إذ قد تتأثر أسعار الأسهم بتقلبات السوق أو أوضاع الاقتصاد الكلي مثل التضخم أو تباطؤ الطلب على العقارات، مما يجعل هذا النوع من الاستثمار «سلاحاً ذا حدين» بحسب تعبيره.

أرقام قياسية في ذروة التضخم

أثبتت العقارات في مصر خلال السنوات الأخيرة أنها أحد أهم أدوات التحوط أمام ارتفاع الأسعار، خصوصاً مع وصول معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة تجاوزت 40% في بعض الفترات. وقد دفعت هذه الظروف شريحة واسعة من المواطنين والمستثمرين إلى الاتجاه نحو العقار كوسيلة لحفظ القيمة، وهو ما ترجم من ارتفاعات غير مسبوقة في الطلب والأسعار، خاصة خلال عام 2023 وبدائية 2024.

وخلال تلك الفترة، حققت الشركات العقارية أرقاماً قياسية في المبيعات، مع تسجيل بعض الشركات نمواً تجاوز 100% في عدد التعاقدات مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما عكس اندفاعاً استثمارياً جامعياً لحيازة الأصول الثابتة، على رأسها العقارات.

ورغم أن الطلب كان مدفوعاً بشكل أساسي برغبة في التحوط لا بغرض السكن، إلا أن أثره كان واضحاً على نتائج أعمال الشركات، التي استفادت من موجة ارتفاع الأسعار لتعزيز هامش الربحية وتحقيق قفزات في الإيرادات



مصطفى شفيق



محمد سمير

«سمير: غياب التشريعات المنظمة يمثل تحدياً رئيسياً خصوصاً عقود الإذعان»

من الأصول، بالإضافة إلى إمكانية زيادة قيمة السهم مع الوقت وتحقيق أرباح من فروق الأسعار.

لكنه نبّه إلى أن الاستثمار في الأسهم العقارية لا

التي تحقق عوائد سريعة ولا تتطلب رأسمال كبير.

وأوضح أن من أبرز مزايا هذا النوع من الاستثمار هو تنوع المحفظة وتقليل المخاطر المرتبطة بنوع واحد

كتب- هشام عبدالله:

شهد القطاع العقاري خلال السنوات الأخيرة إقبالاً متزايداً من الأفراد والمستثمرين، سواء من خلال شراء وحدات بغرض السكن أو الاستثمار، في ظل اعتباره أحد أهم أدوات الحفاظ على قيمة الأموال وتحقيق عوائد مالية مجزية.

وتتنوع طرق الاستثمار في القطاع العقاري ما بين الاستثمار المباشر، أو عبر الملكية التشاركية، أو من خلال شراء أسهم الشركات العقارية المدرجة في البورصة، ولكل طريقة مزاياها وتحدياتها.

الاستثمار المباشر: سيطرة كاملة ومخاطر تنظيمية

قال محمد سمير، الرئيس التنفيذي لشركة إيليت للاستشارات والتمويل العقاري، إن الاستثمار المباشر في العقارات يظل الأكثر شيوعاً، إذ يقدم المستثمر على شراء وحدة سكنية أو تجارية بهدف تحقيق عوائد من الإيجار أو من إعادة البيع لاحقاً.

وأوضح أن هذا النوع من الاستثمار يمنح المستثمر سيطرة كاملة على الوحدة، ويتيح له الاستفادة من ارتفاع قيمتها بمرور الوقت، مما يحقق أرباحاً كبيرة عند البيع، بالإضافة إلى عوائد منتظمة في حال التأجير.

لكن في المقابل، أشار سمير إلى وجود تحديات تواجه هذا النوع من الاستثمار، أبرزها غياب قانون واضح ينظم العلاقة بين المطورين والمستثمرين، مما يحول كثيراً من العقود إلى «عقود إذعان». كما أن التعامل مع مطورين يفتقرون إلى الخبرة يؤدي إلى تأخر أو توقف بعض المشروعات.

الملكية التشاركية: فرصة لصغار المستثمرين

وتطرق سمير إلى طريقة الاستثمار الجزئي أو «الملكية التشاركية»، والتي تعني شراء المستثمر لحصة صغيرة في مشروع عقاري بالمشاركة مع آخرين، وهو ما يفتح الباب لصغار المستثمرين لدخول السوق العقاري دون الحاجة لرأس مال كبير.

أضاف أن هذا النوع يتيح توزيع المخاطر بين عدد من المستثمرين، وتحقيق عوائد نسبية وفق نسبة المساهمة، إلا أن ضعف الإطار التشريعي المنظم لهذا النشاط، خاصة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، لا يزال أحد أبرز التحديات، مشدداً على ضرورة دعم صنایق الاستثمار العقاري لتشمل المشروعات تحت الإنشاء وليس فقط المشروعات القائمة.

الاستثمار في الأسهم: عوائد سريعة وسلاح ذو حدين

قال مصطفى شفيق، رئيس قسم البحوث بشركة عربية أون لاين لتداول الأوراق المالية، إن الاستثمار في أسهم الشركات العقارية المدرجة يعد من الخيارات

شركة فيركيم مصر للأسمدة والكيماويات

شركة مساهمة مصرية
خاصة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية

إخطار أول

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية

ينشرف رئيس مجلس إدارة شركة فيركيم مصر للأسمدة والكيماويات ش.م.خ حاضراً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية، ورأس مالها المرحس به ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م (الثنى مليار جنيه مصري) ورأس مالها المصرى ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.م (ثمانمائة مليون جنيه مصري)، والمقيدة بالسجل التجارى تحت رقم ٥٢١٨ مكتب سجل تجارى استثمار القاهرة بدعوة سيادتكم لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة وذلك يوم الخميس الموافق ٨/٧/٢٠٢٥ وذلك بقصر الشركة الكائن في مدينة السادات المنطقة الصناعية الرابعة قطعة رقم ١٢٠ - محافظة المنوفية في تمام الساعة الثالثة والنصف مساءً وعبر وسائل الاتصال الحديثة والصوتية والصور عن بعد.

وفي ضوء قرار السيد المستشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٠ وتطبيقاً للقرار رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية الذي ينص على ضرورة قيام الشركات المقيدة عقد جمعيتها العمومية عبر تقنيات الاتصال الحديثة والصوتية عن بعد وينص على جميع المساهمين الاشراركة في الجمعية سواء كانوا داخل جمهورية مصر العربية او خارجها، سوف يتم عقد الاجتماع والمشاركة فيه عبر منصة E-Magles، وعلى السادة المساهمين الذين يرغبون في حضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية يوم الاثنين ٨/٧/٢٠٢٥ باستخدام وسائل الاتصال الحديثة والصوتية الالكتروني عبر منصة (E-magles)، وإرسال البيانات الخاصة بهم منضمة صورة من إثبات الشخصية (باسمئة للأشخاص الطبيعية)، ورقم التليفون المحمول والبريد الالكتروني وشهادة تجديد الأسمه (صادرة قبل ثلاث أيام من موعد انعقاد الجمعية على الأقل) ومنضمة أن الأسمه سوف تظل مجمدة لحين انقضاء الجمعية) والنوشتين بالصوت والصور والصوت (باسمئة لممثلي الأشخاص الاعتبارية).

حيث يمكن للسادة المساهمين الحضور والتصويت عن بعد إلكترونياً على بنود جدول الأعمال ويتم تسجيل واستيفاء البيانات من خلال الرابط التالي: <https://rebrand.ly/FermChem>

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي، -

١- النظر في افتتاح فروع اتجارية للشركة وإضافتها للنظام الأساسي والسجل التجارى.

٢- النظر في المقترح المقدم من مجلس الإدارة بشأن تعديل اسم الشركة، وعنوان المقر الرئيسى وتعديل المواد أرقام (٢،٤،١٢،٢٦،٢٨،٢٩،٣٠،٤١،٤٢) من النظام الأساسي للشركة.

٣- النظر في تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب في التوقيع على عقد تعديل المواد أرقام (٢،٤،١٢،٢٦،٢٨،٢٩،٣٠،٤١،٤٢) من النظام الأساسي للشركة وإدخال أي تعديلات تطليها الجهات الإدارية.

ونؤجوه عطاية السادة المساهمين إلى ما يلي، -

• يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على مستندات ونودو اجتماع الجمعية والتصويت عليها عن بعد باستخدام نظام الاتصال والتصويت على بنود جدول الأعمال لمدة خمسة أيام عمل قبل انعقاد الجمعية وإثناء انعقادها ولعين انقضاء الجمعية.

• في حالة الرغبة في تقديم أسئلة أو استفسارات ينبغي تقديمها مكتوبة باليد أو بالبريد السجل إلى مقر الشركة مقابل إيصال قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل.

• في حالة عدم إكمال المساهم القانوني للجمعية العامة غير العادية سيتم الدعوة إلى اجتماع لثم انعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،

رئيس مجلس الإدارة

علي ماهر محمد علي سالم غنيم

ملحوظة: ن، يتم صرف أي بدلات حضور للسادة المساهمين

رئيس الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء:

تأخر صرف مستحقات شركات المقاولات يهدد استكمال المشروعات

« سعد: يجب وضع قيم تقديرية للتعويضات لحين تحديد القيم الحقيقية » الطفرات السعرية فى الوقود ومواد البناء ترفع التكاليف 10%

وفيما يتعلق بفرض التوسع الخارجى، أكد رئيس الاتحاد أن شركات المقاولات المصرية باتت مؤهلة للعمل فى الأسواق الدولية، ويتم تصنيفها وفقاً لفئات معينة داخل الاتحاد. وأضاف أن عدد الشركات المقيدة حالياً فى سجلات الاتحاد يبلغ نحو 30 ألف شركة، مع إمكانية التعديل بحسب نشاط كل شركة. وأوضح أن هناك 60 شركة مقاولات مصرية مصنفة حالياً ومؤهلة للتوسع الخارجى، فيما يعمل الاتحاد على ضم شرائح جديدة ضمن التصنيفات العليا مثل «درجة أولى ممتازة» و«درجة أولى»، لتأهيلها للعمل فى مشروعات دولية.

وشدد سعد، على أن أكبر عائق أمام توسع الشركات المصرية فى الخارج هو الحصول على خطابات الضمان البنكية، مطالباً بضرورة إصدارها بناءً على حجم أعمال الشركة وسجلها الفنى، إلى جانب تقييم درجة استقرار الدولة المانحة للمشروع.

ولفت إلى أن السوق العراقى يُعد من الأسواق الواعدة التى بدأت تجذب شركات المقاولات المصرية نظراً لحجم الأعمال المتاحة فيه، والتى تنوع بين إنشاء الطرق والكبارى والمشروعات السكنية.

وتابع : «السوق العراقى أصبح أكثر انتظاماً، وهو ما دفع الشركات المصرية للدخول بقوة فى مشروعات المياه والصرف الصحى، والطرق، وقطاع الكهرباء، بإجمالى 12 مليار دولار».

أضاف سعد، أنه تجرى حالياً عمليات تأهيل مستمرة للشركات المصرية الراغبة فى العمل داخل العراق، موضحاً أن الشركات التى تثبت كفاءتها تحصل على فرصة للتوسع والمشاركة فى مشروعات البنية التحتية المتاحة.

كشف رئيس اتحاد المقاولين، عن قائمة أبرز الشركات المصرية العاملة فى العراق وتحتفظ الضمان التى تعتبر من أهم معوقات تصدير المقاولات المصرية للخارج، فضلاً عن التعاون مع وزارة المالية لوضع حلول للمشاكل الضريبية وإقرار العقد المتوازن.»

أضاف أن الاتحاد تقدم بمقترح إلى وزارة العمل لإصدار رخص عمل مؤقتة للعاملين فى قطاع المقاولات، لا سيما العمالة غير المنتظمة التى تمثل الشريحة الأكبر داخل القطاع، فضلاً عن تسهيل إجراءات التسجيل، وإنشاء لجنة عمل مشتركة بين الوزارة والاتحاد لمتابعة التطبيق العملى للقانون.

وأكّد على أهمية تعزيز الشراكة مع الشركات الأجنبية لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب تدريب العمالة المصرية وفق أحدث أساليب التنفيذ العالمية.

أضاف سعد، أنه يجب تأهيل شركات المقاولات للعمل بالبيات دولية على المستويين المحلى والإقليمى ورفع قدرات الشركات للتنافس على المشروعات بالخارج والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

ونصح المقاول بدراسة حجم أعماله بدقة، بما يضمن تناسب قدراته المالية والفنية مع طبيعة المشروعات التى يسعى لتنفيذها، لتفادى المخاطر وتحقيق أعلى معدلات الأداء.

نسعى لتوفير فرص استثمارية جديدة وحل أزمة خطابات الضمان

لدينا 60 شركة مقاولات مؤهلة للتوسع فى الأسواق الخارجية

الشركات بداية العام المقبل ولدة 3 شهور لرصد أى معوقات والعمل على سرعة حلها.

وتابع : «الاتحاد يعمل على توفير فرص استثمارية جديدة وكذلك حل أزمة خطابات الضمان التى تعتبر من أهم معوقات تصدير المقاولات المصرية للخارج، فضلاً عن التعاون مع وزارة المالية لوضع حلول للمشاكل الضريبية وإقرار العقد المتوازن.»

أضاف أن الاتحاد تقدم بمقترح إلى وزارة العمل لإصدار رخص عمل مؤقتة للعاملين فى قطاع المقاولات، لا سيما العمالة غير المنتظمة التى تمثل الشريحة الأكبر داخل القطاع، فضلاً عن تسهيل إجراءات التسجيل، وإنشاء لجنة عمل مشتركة بين الوزارة والاتحاد لمتابعة التطبيق العملى للقانون.

وأكّد على أهمية تعزيز الشراكة مع الشركات الأجنبية لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب تدريب العمالة المصرية وفق أحدث أساليب التنفيذ العالمية.

أضاف سعد، أنه يجب تأهيل شركات المقاولات للعمل بالبيات دولية على المستويين المحلى والإقليمى ورفع قدرات الشركات للتنافس على المشروعات بالخارج والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

ونصح المقاول بدراسة حجم أعماله بدقة، بما يضمن تناسب قدراته المالية والفنية مع طبيعة المشروعات التى يسعى لتنفيذها، لتفادى المخاطر وتحقيق أعلى معدلات الأداء.

الرئيس التنفيذى للشركة لـ«البورصة»

«إي كابيتال هولدينج» تستهدف إطلاق مرحلة جديدة بمشروع «ماريوت ريزيدنس هليوبوليس»

« عامر: المشروع يقام على مساحة 7 أفدنة و«ماريوت إنترناشونال» تتولى الإدارة والتشغيل

المدن الجديدة والساحل الشمالى. وفى سياق متصل، قال عامر إن مشروع قانون إصدار رقم قومى لكل عقار يعد خطوة جوهرية نحو تنظيم القطاع العقارى فى مصر، ووضع حد للتلاعب الذى طالما عانى منه السوق، سواء فى تغيير العناوين أو محاولات الاستيلاء على أملك الغير.

وأوضح أن إصدار رقم قومى لكل وحدة عقارية سكنية أو تجارية أو إدارية سيمنح كل عقار هوية رقمية تحتوى على كافة بياناته، مثل الموقع الجغرافى، وطبيعة الاستخدام، والمواصفات الفنية، والتراخيص، مما يتيح للجهات الحكومية التعامل مع العقار بشكل مباشر وواضح، ويمنع المشترين أداة تحقق قوية لمعرفة تاريخ الوحدة العقارية، بما يعزز الشفافية ويقلل من النزاعات، خاصة فى التعاملات المرتبطة بالعقارات القديمة. وأكد أن الحديث عن وجود «قاعة عقارية» فى مصر لا يستند إلى معطيات حقيقية، مشيراً إلى أن الوضع يختلف تماماً عن التجربة الأمريكية فى عام 2008، والتى نتجت عن سياسات تمويل عقارى ميسرة بطريقة غير مدروسة، حيث حصل المواطنون على قروض طويلة الأجل بفوائد منخفضة وصلت إلى 1.25%، دون التحقق من قدرتهم الفعلية على السداد، ما أدى إلى تضخم غير منطقى فى الطلب، وانفجرت الفقاعة عند أول أزمة.

وأوضح أن الوضع فى مصر مختلف، إذ لا يمثل التمويل العقارى سوى نسبة محدودة من إجمالى المبيعات، ومع ارتفاع سعر الفائدة إلى ما يتجاوز 30%، من الصعب الحديث عن طلب غير رشيد أو مبالغ فيه.

وتابع أن معظم عمليات الشراء تتم نقداً أو من خلال أنظمة سداد مباشرة مع المطورين، ما يجعل السوق أكثر توازناً وتحكماً، خاصة فى ظل وجود طلب حقيقى ناتج عن زيادة عدد السكان والحاجة الفعلية للوحدات السكنية.

وأضاف أن ارتفاع الأسعار فى السوق المحلى ناتج بالأساس عن عوامل مثل التضخم وزيادة تكاليف مواد البناء، وليس بسبب المضاربات أو التمويل المفرط.

السوق العقارى بحاجة إلى أدوات تمويل مبتكرة لتوسيع قاعدة المشترين

الرقم القومى للعقار خطوة حاسمة لمواجهة التلاعب فى السوق

العقارات، ورسخت مكانة مصر كمقصد جاذب للاستثمار العقارى فى المنطقة.

وتوقع أن تسهم المبادرة فى زيادة معدلات الطلب على السوق العقارية المصرية، وتوفير فرص أكبر لتسهيل عمليات البيع والشراء بين الداخل والخارج.

أضاف أن السوق المصرى كبير وواعد، ويحظى بدعم حكومى واضح لقطاع التطوير العقارى، ومن المتوقع أن تشهد السوق موجة جديدة من الاستقرار والنمو خلال الفترة المقبلة، خاصة فى



تصوير : فاطمة بدار

محمد سامى سعد فى حوار لـ«البورصة»

الاتحاد تتولى تقديم خدمات فنية متنوعة لشركات المقاولات، تشمل على وجه الخصوص حساب قيمة التعويضات والمستحقات المالية، بهدف تسريع عملية الصرف وضمان استحقاق الشركات لمستحقاتها فى أقصر وقت ممكن. وأشار إلى بدء تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية بشكل تدريجى داخل القطاع، موضحاً

على تحقيق توازن بين الاستيراد والإنتاج المحلى، مؤكداً أهمية الاعتماد بشكل أكبر على المنتجات المصرية التى باتت تتمتع بتنوع وجوده ملحوظة. وشدد رئيس اتحاد المقاولين على أن القطاع بحاجة إلى مجموعة من التيسيرات، أبرزها مراجعة القوانين المنظمة لصرف المستحقات والتعويضات الخاصة بفروق الأسعار، خاصة فى ظل التعقيدات البيروقراطية الحالية.

ودعا إلى تفعيل دور لجان فض المنازعات للإسراع فى حسم القضايا بين الشركات والجهات الحكومية خلال فترة لا تتجاوز 4 أشهر كحد أقصى.

واقترح سامى، تأسيس لجنة فنية داخل

الشركات المصرية تعمل بقوة فى السوق العراقى بإجمالى 12 مليار دولار

ونص مشروع قانون التعويضات على أن تشأ لجنة تسمى «اللجنة العليا للتعويضات»، وتختص بتحديد أسس وضوابط ونسب التعويضات عن الأضرار الناشئة عن القرارات الاقتصادية الصادرة فى أى من الفترات التى يصدر بتعديدها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض اللجنة، والتى يترتب عليها الإخلال بالتوازن المالى لعقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة، السارية خلال تلك الفترات.

أوضح سعد، أن الفترة الحالية «حرجة» لجميع القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها قطاع المقاولات، مشدداً على ضرورة قيام شركات المقاولات بترشيد استخدام الموارد المتاحة لها، وإدارة كافة الموارد بشكل جيد فى ظل الارتفاع المستمر لأسعار مواد البناء والخامات.

ولفت إلى أن التغييرات المستمرة فى أسعار مواد البناء، خاصة الحديد والأسمنت، تؤثر على تكلفة تنفيذ المشروعات الجارية.

وهذه الطفرات السريعة خصوصاً فى أسعار الوقود، قد تسبب فى زيادة تصل إلى 10% فى إجمالى تكلفة تنفيذ المشروعات.

أشار رئيس اتحاد المقاولين، إلى أن سعر الحديد يشهد حالياً حالة من الاستقرار، بينما تخضع صناعة الأسمنت لمعادلة العرض والطلب، متوقفاً استمرار ثبات الأسعار خلال الفترة المقبلة فى ظل توفر المواد الخام اللازمة للإنتاج.

وطالب برقابة فعالة على الأسعار، مع العمل

تستهدف شركة «إي كابيتال هولدينج» للتطوير العقارى التوسع فى السوق العقارية خلال الفترة المقبلة، من خلال دراسة عدد من الفرص الاستثمارية الجديدة فى عدة مناطق.

قال صلاح عامر، الرئيس التنفيذى للشركة، إن «إي كابيتال هولدينج»

تعترم إطلاق مرحلة جديدة من مشروع «ماريوت ريزيدنس هليوبوليس»، وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ وتسليم 130 وحدة ضمن المشروع.

أضاف عامر لـ«البورصة» أن المشروع يتكون من مجموعة من الأبراج الفندقية تبلغ 6 أبراج، ويتضمن كل برج بدورها مكتوًا من 3 مستويات، وطابقاً أرضياً، و11 طابقاً علوياً متركزاً.

مصر بعيدة عن الفقاعة العقارية والتمويل العقارى لا يزال محدود التأثير

المشروعات، إلى جانب طرح وحدات متنوعة بين الفندقى، والسكنى، والإدارى، لتلبية احتياجات شرائح متعددة من السوق. وقال إن القوة الشرائية فى القطاع العقارى تأثرت بشكل مؤقت، إلا أن الحاجة الحقيقية للسكن، والرغبة فى الاستثمار فى عقار يحافظ على قيمته، لا تزال قائمة.

وتابع أن «إي كابيتال هولدينج» تركز على إعادة

جدولة مراحل البناء وفقاً للأولويات، والابتكار فى حلول التمويل من خلال الشراكات مع بنوك محلية ودولية، إلى جانب دراسة التوسع فى أسواق جديدة مثل الساحل الغربى والعلمين الجديدة.

الأجنبية، ما يدعم احتياطى النقد الأجنبى. وأكد أن مبادرة طرح العقارات بالدولار لم تكن على سوق العقارات والاقتصاد الوطنى، مؤكداً أنها تسهم فى توفير موارد إضافية من العملات

وأعتبر أن مبادرة طرح العقارات المصرية بالدولار تُعد من الخطوات النوعية التى انكسبت إيجابياً على سوق العقارات والاقتصاد الوطنى، مؤكداً أنها تسهم فى توفير موارد إضافية من العملات

هل يستطيع الذكاء الاصطناعي تحقيق رخاء اقتصادي شامل؟

ذكاء اصطناعي تركز على التعزيز والتعاون عبر القطاعات ومستويات الدخل المختلفة أولوية قصوى.

لكن ذلك وحده لا يكفي لضمان تحقيق طفرة حقيقية في الرخاء الاقتصادي الشامل، لأن هناك عوامل توازن عامة لا تزال تؤثر على النتائج. وقد شهدنا هذا الأمر في الموجة الرقمية السابقة، حيث تم أتمتة العديد من الوظائف الروتينية والقابلة للترميز.

ومع إضافة عامل العمولة، التي أدت إلى الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف التصنيع كثيفة العمالة، اضطر عدد كبير من العمال، وغالباً من الطبقة الوسطى، إلى التحول نحو وظائف غير روتينية، غالباً بإنتاجية ودخل أقل، ولم يكن هذا الانتقال سلساً بطبيعة الحال.

في المرحلة المقبلة من التحول المدفوع بالذكاء الاصطناعي، ستؤدي مكاسب الإنتاجية إلى انخفاض التكاليف، ومع ضغوط المنافسة الطبيعية، إلى انخفاض الأسعار.

لكن إذا كان الطلب في القطاع المعنى غير مرن (أي أن مرونة الطلب أقل من واحد)، فإن خسائر الوظائف ستكون حتمية.

وبالطبع، ستشأ وظائف جديدة في قطاعات أخرى ذات مرونة طلب أعلى.

غير أن التنقل بين القطاعات وفئات الوظائف ينطوي على درجة عالية من الاضطراب، مع وجود خطر حقيقي بحدوث زيادة مؤقتة في العرض من العمالة مقارنة بالطلب، ما قد يضعف قدرة العمال على التفاوض.

وأشار العديد من الخبراء إلى أن دعم الانتقال، سواء من حيث الدخل أو اكتساب المهارات، أمر أساسي.

ومن المرجح أن تسهم أدوات الذكاء الاصطناعي ذاتها في جهود إعادة التدريب واكتساب المهارات، وفي الوقت ذاته، ينبغي على صنّاع السياسات توليد طلب على العمالة، على غرار ما حدث بعد الكساد الكبير.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن هذه اللحظة تمثل فرصة لضرب عصافيرين بحجر واحد، إذ تعاني البلاد من تأخر ملحوظ في تطوير وتحديث البنية التحتية، لأسباب متعددة. ويمكن أن يؤدي عكس هذا الاتجاه إلى خلق وظائف جيدة وتحفيز الطلب على العمالة، مما يوفر حاجز أمان مرحلي خلال التحول القادم المدفوع بالذكاء الاصطناعي.

من المرجح أن تسهم أدوات الـ AI في جهود إعادة التدريب واكتساب المهارات

إذا تم تطبيق الذكاء الاصطناعي بفعالية في كلا القطاعين، بما يشمل الوظائف ذات الدخل المنخفضة والمتوسطة.

لهذا، يجب أن تُبذل جهود منهجية لتجوية تطوير الذكاء الاصطناعي نحو التعزيز والتعاون عبر جميع مستويات الوظائف والدخل.

ثمة بعض المؤشرات الإيجابية في هذا الصدد، فقد أجرت وكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتقدمة في الولايات المتحدة مسابقات تركز على التعاون بين الإنسان والروبوت، مثل الروبوتات التي تعزز القدرات الجسدية للبشر، أو تلك التي يتم توجيهها من قبل البشر للتنقل في بيئات مادية معقدة وسريعة التغير.

إلا أن الجهود الحالية لا تزال غير كافية، ويجب أن تركز تمويلات الأبحاث الأساسية في مجال الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التمويل الحكومي، على التعزيز والتعاون، إلى جانب تقديم حوافز للمطورين من القطاع الخاص.

يمكن أن تلعب اعتبارات أخرى دوراً في تشكيل مسار تطوير الذكاء الاصطناعي.

فمثلاً، يقدم نظام «ألفا فولد» من «ديب مايند» مكاسب كبيرة في الكفاءة والإنتاجية من خلال أداء مهمة كانت تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب جهداً بشرياً مكثفاً، وهي التنبؤ ببنية البروتينات. استناداً إلى تسلسل الأحماض الأمينية، لكن الهدف من هذا النظام ليس استبدال البشر، بل دفع عجلة التقدم في علوم الطب الحيوي، وهو ما يعد بالنافع على الإنسان بطرق أخرى. مع ذلك، يجب أن يكون ضمان توفير أدوات



من حيث الإنتاجية والدخل. فيوجه عام، يتمتع القطاع القابل للتجارة، الذي يضم وظائف مثل إدارة الشركات متعددة الجنسيات، وتصميم أشياء الموصلات والحواسيب، وإجراء البحوث والتطوير، بإنتاجية أعلى ونمو أسرع، إضافة إلى نمو أكبر في الدخل. ولهذا، ورغم تراجع التوظيف في قطاع التصنيع ثم استقراره لاحقاً، واصل الناتج، أو بدقة أكبر القيمة المضافة، نمو. في حال غاب الحذر، فإن الذكاء الاصطناعي قد يزيد من اتساع الفجوة بين القطاعين، مما يؤدي إلى تصاعد حاد في التفاوت، ولن تحقق مكاسب إنتاجية على مستوى الاقتصاد ككل، أو زيادات شاملة في الدخل، إلا

من الأتمتة الكاملة. ومع ذلك، فإن ضمان تقاسم فوائد الذكاء الاصطناعي بشكل واسع يتطلب أيضاً النظر إلى سوق العمل. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يعمل نحو 20% من العمال في القطاع القابل للتجارة، والذي يشمل التصنيع (40%) والخدمات القابلة للتصدير (60%). أما النسبة المتبقية، أي نحو 80% من القوة العاملة، فهي تعمل في قطاعات الخدمات غير القابلة للتجارة، مثل الحكومة والتعليم والضيافة والتجزئة التقليدية والبناء. اتسعت الفجوة تدريجياً خلال العقود الثلاثة الماضية بين القطاعين القابل وغير القابل للتجارة

تصاحبها آثار توزيعية سلبية، حسب ما نقله موقع «بروجكت سنديكيت». في هذا السياق، أشار أندرياس هاوبت وإريك برينجولفسون، مؤخراً إلى أن مجموعة من معايير التقييم الحالية لأنظمة التعلم الآلي متحيزة لصالح الأتمتة، إذ تضم القليل فقط من الاختيارات التي تشمل التفاعل مع البشر. لتفادي تحول تطوير الذكاء الاصطناعي إلى «لعبة تقليد»، نصح هاوبت وبرينجولفسون مجتمع المطورين باعتماد ما يعرف بـ«تقييمات القنطور»، والتي تطلب فيها من البشر وأنظمة الذكاء الاصطناعي حل المهام بشكل مشترك. ويسهم هذا التحول في توجيه تطوير التعلم الآلي نحو التعزيز والتعاون البشري الآلي، بدلاً

تشريعات التمويل التجاري تعرقل صادرات بريطانيا بعد «بريكست»

«الجهات التنظيمية تفشل في تنفيذ إصلاحات لضخ 22 مليار جنيه إسترليني بالشركات الصغيرة

أيضاً عن موقفها، مشيرة إلى أنها اقترحت بالفعل مراجعة متطلبات رأس المال المصرفي لتخفيفها على الإفراض للشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى تمويل التجارة، وذلك جزئياً استناداً إلى بيانات قدمتها غرفة التجارة الدولية.

وقالت الهيئة: «كما أعلن سابقاً هذا العام، نخطط لتطبيق قواعد «بازل 3.1»، بما في ذلك ما يتعلق بتمويل التجارة، في 1 يناير 2027».

وأشارت إلى أن هذا الموعد تم اختياره لمنح الشركات الوقت الكافي لتطبيق القواعد النهائية. وأضافت الهيئة أن «تقدينا لقواعد (بازل 3.1) يهدف إلى تخفيف الأعباء على تمويل التجارة من خلال تقليص متطلبات رأس المال لبعض أنواع الانكشافات، وقد أخذنا في الاعتبار الملاحظات التي قدمتها «غرفة التجارة الدولية» خلال فترة التشاور».

من جهتها، قالت وزارة الأعمال والتجارة إن الاستراتيجية التجارية الجديدة ستتمكن الشركات البريطانية من النجاح في السوق العالمية، مؤكدة أن «المملكة المتحدة تخطط لتنفيذ هذه الإصلاحات في يناير 2027، مما يوفر للشركات يقيناً يساعدها على التخطيط للمستقبل ويمنع الهمز مزيداً من الوقت لتحقيق وضوح تنظيمي أكبر».

نهج تنظيمي أقل تشدداً، يشمل تبسيط قواعد «اعرف عميلك» وتقليص الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال على الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة التجارة.

وأوضحت الغرفة أن هذه الخطوات من شأنها تقليص فجوة تمويل التجارة في بريطانيا البالغة 22 مليار جنيه، وهي الفجوة بين الطلب الفعلي على تمويل التجارة والمبالغ المتاحة فعلياً.

وفي تصريح لـ«فاينانشيال تايمز»، قالت هيئة السلوك المالي إنها تنظر بالفعل في إمكانية تخفيف قواعد الامتثال على المعاملات المالية.

وفي ردّها على طلب رئيس الوزراء كير ستارمر، بشأن تقديم مقترحات لتعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية، ذكرت الهيئة في يناير الماضي أنها ستدرس سبل تخفيف الضغوطات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال في المعاملات الصغيرة.

وأوضحت الهيئة: «أرسلنا خطاباً إلى رئيس الوزراء يقترح أحد السبل المحتملة لتقليل تكلفة الامتثال لمكافحة غسل الأموال عبر تخفيف فحوصات «اعرف عميلك» على المعاملات الصغيرة، مصيصة: نحن نختبر هذه الفكرة بالتعاون مع الحكومة». وفي المقابل، دافعت هيئة التنظيم الاحترازي



كونها مركزاً عالمياً لتمويل التجارة، فقدت مكانتها «الحالي». وأضاف: «لقد حان الوقت لنهج أكثر طموحاً وإطار تنظيمي أدكى وأكثر مرونة». وأشارت الغرفة إلى أن المملكة المتحدة، رغم

ويعضخ لتدقيقات امتثال مرهقة ومتطلبات رأسمالية مفرطة». غير أن كلاً من هيئة السلوك المالي وهيئة التنظيم الاحترازي رفضتا الانتقادات، مشيرتين إلى أنهما اقترحتا بالفعل تخفيف قواعد الامتثال ورأس المال في بعض الجوانب الأساسية المرتبطة بتمويل التجارة.

وتأتى هذه الانتقادات في وقت حساس، إذ نشرت الحكومة البريطانية قبل أسبوعين استراتيجية تجارية جديدة تهدف إلى تعزيز أداء التجارة الذي شهد تراجعاً ملحوظاً منذ مغادرة الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، كشفت غرفة التجارة الدولية جهود الضغط خلال السنوات الأخيرة لإعادة النظر في قواعد رأس المال المصرفي «بازل 3.1»، معربة عن إحباطها من بقاء وثيرة الإصلاح رغم دعوة وزيرة المالية ريتشل ريفز هذا العام إلى تبني نهج أكثر دعماً للنمو الاقتصادي.

وأوضح ساوثوورث أن تحركات الجهات التنظيمية لتعديل قواعد «بازل 3.1» قبل بدء التطبيق في يناير 2027 تسير بوتيرة بطيئة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، قائلاً: «لا بد من تسريع الإصلاحات وتقديم المواعيد النهائية

حذر فرع المملكة المتحدة بغرفة التجارة الدولية، من أن الجهات التنظيمية المالية في بريطانيا تفشل في تنفيذ إصلاحات ضرورية لإناتحة ما يقدر بنحو 22 مليار جنيه إسترليني من تمويل التجارة للشركات الصغيرة، ما يعرقل مساعي الحكومة لتنشيط الصادرات بعد خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

وفي خطاب موجه إلى هيئة السلوك المالي وهيئة التنظيم الاحترازي التابعة لبنك إنجلترا، شددت غرفة التجارة الدولية على وجود «حاجة ملحة» لإصلاح اللوائح التي تحكم عملية توفير تمويل التجارة، وهو عنصر حاسم في دعم المعاملات التجارية العالمية.

الخطاب الذي أطلعت عليه صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أشار إلى أن الإطار التنظيمي «المتقادم» الخاص بتمويل التجارة قد أضرغ من مضموئه المكاسب التي تحققت بفضل قانون جديد صدر في عام 2023 يهدف إلى رفعة الوثائق المتعلقة بالتصدير.

وكتب المدير التنفيذي للغرفة كريس ساوثوورث إلى الرئيس التنفيذي لهيئة السلوك المالي نجيل رايني قائلاً: «نتلاش هذه المكاسب بفعل إطار تنظيمي متقادم يظل بيروقراطياً وغير فعال،

قوة اليورو.. نعمة أم نقمة على اقتصاد الاتحاد «الهش»؟



بقلم: ماركوس أشورث كاتب مقالات رأي لدى «بلومبرج»

دون مستوى الحياذ النقدي المقدر بنحو 2% الذي يفضلته، وهو المستوى الذي يستقر عنده حالياً معدل الفائدة على الدواخ.

صحيح أن قوة اليورو تترجم إلى انخفاض لكفة الواردات، ما قد يخفف آباء القواثير عن كاهل الأسر ويعزز الدخل المتاح للإنفاق والاستهلاك، إلا أن هذه الفوائد تقابلها مخاطر أخرى.

فمع بقاء التضخم في منطقة اليورو دون مستهدف البنك المركزي البالغ 2% - كما في فرنسا التي سجلت تضخماً سنوياً بنسبة 0.8%

في يونيو - تصاعد المخاوف من انكماش سعري. بطبيعة الحال، يمكن لاقتصاد قوى وتنافسى أن يتعامل بسهولة مع عملة مرتفعة القيمة، كما

كانت الحال مع المارك الألماني قبل اعتماد اليورو. لكن اقتصاد منطقة اليورو المتباثني، والذي لا يجد نفسه في موقف حرج إذا تسارعت مكاسب

النصف خلال العام الماضي لسبب وجيه. تحقيق الوعود المتعلقة بزيادة كبيرة في الإنفاق العام، وبأسرع وقت ممكن. أساسي لاستمرار

صعود اليورو. فبنا قدرات دفاعية ذاتية أمر أساسي، لكن الاستجابة لنداء ماريو دراغي لتعزيز القدرة التنافسية لا تقل أهمية.

في حالة اليورو، الأفضال خير من الأقوال، وهذا يعني ترتيب البيت الداخلي أولاً.

المصدر: وكالة أنباء «بلومبرج»

«الحفاظ على قوة العملة يفترض أيضاً أن تراجع وتيرة نمو الاقتصادات المنافسة، وهذا مطلب صعب جداً»

صحيح أن ضعف الدولار يبقى العامل الأبرز، بما أن نحو 20% من صادرات الاتحاد الأوروبي تتجه إلى السوق الأمريكية، لكن العلاقة مع اليوان الصيني باتت تضاهيه أهمية، في ظل بلوغ حجم التجارة الثنائية مع الصين نحو 740 مليار يورو عام 2023.

حذرت أودري تشايلد-فريمان، كبيرة استراتيجيين عملات مجموعة العشر في «بلومبرج إنتليجنس»، من أن البنك المركزي الأوروبي قد وعلى أساس القيمة المرجحة بالتجارة، لم يسجل اليورو مستوى أقوى مما هو عليه اليوم، وفقاً لمؤشر البنك المركزي الأوروبي الذي يقيسه مقابل 41 عملة.

وبالطبع، فإن الحفاظ على قوة العملة يفترض أيضاً أن تتراجع وتيرة نمو الاقتصادات المنافسة، وهذا مطلب صعب جداً.

صحيح أن منطقة اليورو ستظل أكبر سوق موحدة في العالم، لكنها تعتمد في الأساس على صادراتها الصناعية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

وهذا ما يفسر دخولها في مفاوضات شائكة حول الرسوم الجمركية مع إدارة الرئيس دونالد ترامب، إذ إن ألمانيا وحدها تسجل فائضاً في الحساب الجاري يقدر بنحو 250 مليار يورو (290 مليار دولار)، وهو الأكبر عالمياً، متجاوزة حتى اليابان في العام الماضي.

بالتالي، ما كان يعد سابقاً من أبرز نقاط القوة في الاتحاد الأوروبي بات اليوم نقطة ضعف واضحة، فكلما زادت قوة اليورو بات الحفاظ على

تنافسية الصادرات أصعب. يبدو أن محاولة التأثير على الأسواق من خلال التصريحات العلنية قد بدأت.

صرح نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي لويس دي جويندوس لتلفزيون «بلومبرج»، الثلاثاء، بأن تجاوز اليورو مستوى 1.20 دولار «سيكون أمراً معقداً جداً ولكن مستوى 1.20 مقبول تماماً». وعلى أساس القيمة المرجحة بالتجارة، لم يسجل اليورو مستوى أقوى مما هو عليه اليوم، وفقاً لمؤشر البنك المركزي الأوروبي الذي يقيسه مقابل 41 عملة.

«لا مؤشرات تُذكر على أن اليورو يكتسب زخماً كعملة عالمية للأعمال خارج نطاقه الإقليمي»

هذا الاتجاه مرشّح للاستمرار بلا تهديد لموقع الدولار المتصدر عالمياً سواء من حيث الاستخدام أو الاحتياطات.

صحيح أن اليورو ارتفع 13% مقابل الدولار هذا العام، لكن المؤشر الأكثر دلالة ربما هو مكسبه المحدود بنسبة 3% فقط أمام الجنيه الإسترليني.

فالمرضى الأوروبي خفض أسعار الفائدة بوتيرة أسرع بمرتين من الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا خلال العام الماضي، ومع ذلك لم تنعكس هذه السياسة بوضوح على قيمة العملة. رغم أن اليورو، يبدو في وضع مستقر حالياً، إلا أن تعزيز الطلب المحلي فعلياً سيحتاج إلى تدخل مالي كبير.

على مؤيدي «اليورو القوي»، أن يحذروا من تحقق أمنيتهم لأن استمرار صعود العملة الأوروبية الموحدة قد يخفق أي انتعاش هش قد يسجله اقتصاد منطقة اليورو حتى قبل أن يبدأ.

تثبت تجارب العقد الماضي أن فرط قوة اليورو هو آخر ما تحتاجه المنطقة الآن.

ورغم أن رئيس البنك المركزي الأوروبي السابق ماريو دراغي، لطالما تجنب الحديث عن قوة العملة، إلا اضططر للتطرق إليها في أعوام 2014 و2017 و2018.. لكن تحذيره الأخير في خطابه حول «مستقبل القدرة التنافسية الأوروبية»، يبدو مهماً للغاية.

في المقابل، يتصاعد الحديث عن موجة إنفاق أوروبية ضخمة على البنية التحتية والدفاع بقيادة ألمانيا، في ظل توقعات، خصوصاً من رئاسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، بأن يستفيد اليورو من تراجع الدولار.

تراجع كاصل احتياطي كما هو الحال في كثير من التحليلات المتعلقة بالدولار، تخطل معظم التقديرات المتناقلة بشأن اليورو بين استخدام العملة، ومفهوم مختلف تماماً هو القيمة النسبية لأزواج العملات. فلا مؤشرات تُذكر على أن «اليورو» يكتسب زخماً كعملة عالمية للأعمال خارج نطاقه الإقليمي. بل إن الذهب، بحسب التقييم السنوي للبنك المركزي الأوروبي، انتزع من اليورو موقعه ككثاني أكبر مكون في احتياطات البنوك المركزية العالمية. وتشير دراسة لمجلس الذهب العالمي، إلى أن